

المسؤولية الاجتماعية للمصارف السودانية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية

للفترة (من 2000 – 2018)

The social responsibility of the sudanese banks and their role in achieving economic development

د. صالح احمد على جامع / جامعة كرري (السودان)، E-mail : salihjaami19@gmail.com

د. دلال عبدالعال عمر / كلية الامارات للعلوم والتكنولوجيا (السودان)، E-mail: tahnonjou2017@gmail.com

تاريخ النشر: 30 / 06 / 2020

تاريخ القبول: 15 / 06 / 2020

تاريخ الاستلام: 22 / 01 / 2020

ملخص

تناولت الدراسة المسؤولية الاجتماعية للمصارف السودانية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية. وهدفت الدراسة على تسليط الضوء على العلاقة الايجابية بين المسؤولية الاجتماعية متمثلا في التمويل المصرفي للمجتمع ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي كمتغير للتنمية الاقتصادية. ومن أهم تساؤلات الدراسة: هل هناك علاقة بين التمويل المصرفي كمتغير للمسؤولية الاجتماعية ومعدل نمو الناتج المحلي كمتغير للتنمية الاقتصادية في السودان؟. نبعت أهمية الدراسة من مدى مساهمة المصارف السودانية في التنمية الاقتصادية. اتبعت الدراسة المنهج التاريخي والوصفي والتحليلي لبيانات الدراسة باستخدام برنامج (E.views). أهم نتائج الدراسة: أن اثر حجم التمويل المصرفي للمجتمع على معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ذات تأثير معنوي. وأوصت الدراسة بضرورة أن تتبنى المصارف السودانية البرامج التنموية والاجتماعية والاقتصادية في المجالات الصحية والثقافية والتطوعية والإنسانية للفئات المحتاجة من شرائح المجتمع.

الكلمات المفتاحية : المسؤولية الاجتماعية ، المصارف، التنمية الاقتصادية، الناتج المحلي الاجمالي.

تصنيف JEL : L53 ؛ L78 ؛ M00.

Abstract:

The study dealt with the social responsibility of the sudanese banks and their role in achieving economic development. This basic aim of the paper to highlighting the positive relationship between social responsibility represented in banking finance and growth rate of gross domestic product as a variable for economic development. The study raises the primary question that what Is there a relationship between bank financing as a variable of social responsibility of society and gross domestic product growth rate as a variable for economic development in Sudan? The importance of the study stems from the extent to which banks contribute to the economic development in Sudan. The study followed the descriptive and analytical and statistical analysis of the data using a program (E.views). The study important results that there is the effect of the size of the bank financing on the gross domestic product growth rate has a significant effect. The study recommended including the need for Sudanese banks to adopt developmental, social and economic programs in the fields of health, culture, voluntary and humanitarian for the needy groups of society.

Keywords: Social responsibility, banks, economic development, Gross domestic product.

Jel Classification Codes : L53 ؛ L78 ؛ M00.

* المؤلف المرسل: صالح احمد على جامع، E-mail: salihjaami19@gmail.com

1 - المقدمة :

يعتبر المسؤولية الاجتماعية من القضايا الأساسية التي أخذت أهمية كبرى من قبل منظمات الاعمال، حيث كان الاعتقاد السائد بأن مؤسسات القطاع العام هي التي تتحمل جانب المسؤولية الاجتماعية، ومع تغيير دور الدولة في الاقتصاد الحديث وكثرة منظمات الاعمال للقطاع الخاص وعلى رأسها المصارف وزيادة عدد العاملين فيها وارتفاع الارباح، فرض ذلك دوراً اجتماعياً جديداً عليها. وتعتبر المسؤولية الاجتماعية ذات طبيعة طوعية واختيارية بحيث أن المصارف تقوم بممارستها بدافع ذاتي نابع من إنتمائها لمجتمعها ضمن إطار الالتزام الأدبي والمعنوي والأخلاقي، وحتى تظل المسؤولية الاجتماعية محافظة على كينونتها وأصل نشأتها فلا بد من أن تبقى تستمد قوتها وقبولها وانتشارها من طبيعتها الطوعية الاختيارية، بدون أن تكون مفروضة بقوة القانون. وعليه فإن الدراسة تتجلى في محاولة الإشارة إلى مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمصارف متمثلاً في حجم التمويل المصرفي التي تقدم لافراد المجتمع ومعرفة اثر ذلك على معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي والنشاط الاقتصادي السائد. فالمصارف السودانية لا تسعى لتحقيق العائد فقط إرضاءً لرغبات المساهمين، بل مراعاة لحاجات ورغبات العاملين والمتعاملين والمجتمع بكافة عناصره مما يحملها مسؤولية اجتماعية تقتضى منها ممارسة بعض الأنشطة وتقديم بعض الخدمات التي تشير إلى تجاوبها مع آمال وطموحات المجتمع، حيث أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية في السودان لا يزال في طور النضوج ولم تحدد ملامح ممارستها بدقة بعد، لذلك فإن واقع ممارسته يتطلب مزيداً من العمل والجهود لتكون هذه الممارسة واعية وصحيحة لتدعيم اتجاهات ممارسة مسؤولية اجتماعية حقيقية في السودان.

1.1- إشكالية البحث :

تتمثل إشكالية الدراسة في مدى اهتمام المصارف السودانية بممارسة المسؤولية الاجتماعية بمجالاتها المختلفة إتجاه المجتمع لتحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة معدل نمو الناتج المحلي للدولة. وتمثلت مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

- هل يمكن للمسؤولية الاجتماعية في المصارف السودانية لعب دور مؤثر في تحقيق التنمية الاقتصادية؟
- هل هناك علاقة بين التمويل المصرفي كمتغير للمسؤولية الاجتماعية للمجتمع ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي كمتغير للتنمية الاقتصادية في السودان؟.

2.1- فرضيات البحث :

تستند فرضية الدراسة حول العلاقة الايجابية بين حجم التمويل المصرفي للمجتمع، والناتج المحلي الاجمالي كمتغير للتنمية الاقتصادية.

3.1- أهداف البحث :

تهدف الدراسة للتعرف على الآتي:

- تسليط الضوء على العلاقة الايجابية بين المسؤولية الاجتماعية متمثلاً في التمويل المصرفي للمجتمع والناتج المحلي الاجمالي كمتغير للتنمية الاقتصادية.
- الوقوف على مدى مساهمة المسؤولية الاجتماعية في التنمية الاقتصادية في السودان.
- إبراز وتوضيح مفهوم المسؤولية الاجتماعية في المصارف السودانية.

4.1- أهمية البحث :

نبتت أهمية الدراسة من مدى مساهمة المصارف في التنمية الاقتصادية في السودان، وتوضيح اثارها الايجابية على الناتج المحلي الاجمالي. وإبراز أهمية المسؤولية الاجتماعية متمثلاً في حجم التمويل المصرفي

للمجتمع، ثم قياس حجم التمويل المصرفي للمصارف السودانية عن طريق الناتج المحلي كمتغير للتنمية الاقتصادية في السودان.

5.1 - أهمية البحث :

اتبعت الدراسة المنهج التاريخي والوصفي التحليلي، واستخدام برنامج التحليل الإحصائي (E.views) لتقدير وتقييم نموذج الدراسة واختبار جودة معالم النموذج.

6.1 - الدراسات السابقة:

دراسة: عبد الحميد الياس (2012م):¹

تناولت الدراسة المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في السودان ودوره المحتمل في تحقيق أهداف الألفية. وهدفت الى معرفة الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في النهوض بالأوجه المختلفة للتنمية، وخاصة تحقيق المسؤولية الاجتماعية وأهداف الألفية. وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها أن لتنظيمات المجتمع المدني اسهامات مقدرة للقيام بالمسؤوليات الاجتماعية الكبيرة، ولابد من ايجاد أطر قانونية لازمة لتفعيل مشاركة القطاع الخاص في الاستثمار في قطاع البنية والخدمات الاساسية. ومن أهم توصيات الدراسة: دعم الحكومات المحلية والتوجه في مجال حماية حقوق الانسان ومحاربة الفساد والرشوة وزيادة الكفاءة في مجال إدارة المنشآت العامة.

دراسة: احمد زغب (2011م):²

تناولت الدراسة مفهوم المسؤولية المجتمعية واستعراض أشكال المسؤولية المجتمعية وأساليبها في الشركات الفلسطينية، ومناقشة تجارب بعض الرياديين في مجال المسؤولية المجتمعية. وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود تعريف متفق عليها للمسؤولية المجتمعية للشركات في فلسطين، بالإضافة إلى الغموض وعدم الدراية الكافية من جانب كل من الأفراد والشركات والمجتمع المحلي ككل بمفهوم المسؤولية المجتمعية للشركات وأبعادها ومدى تطورها.

دراسة: صالح السحبياني (2009م):³

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تبني الشركات في المملكة العربية السعودية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، والتعرف على دور المسؤولية الاجتماعية للشركات في محاربة الفقر وتحقيق التنمية في المجتمع السعودي. وتوصلت الدراسة الى أن محفزات السوق للمسؤولية الاجتماعية للشركات ضعيفة في المملكة العربية السعودية، ووجود غياب واضح لآليات واستراتيجيات المسؤولية الاجتماعية داخل غالبية الشركات، بالإضافة إلى ضعف الاهتمام الحكومي والشعبي بقضايا البيئة.

II- الاطار النظري للدراسة

II- 1- مفهوم المسؤولية الاجتماعية :

تعتبر المسؤولية الاجتماعية من المفاهيم الإدارية الحديثة، والتي ظهرت نتيجة لتزايد الضغوط على المنظمات، حيث أن دورها لا يقتصر فقط على خدمة مصالحها الذاتية وتحقيق الأرباح، بل يتعدى ذلك الى تحقيق مصالح المجتمع الذي تعمل به، فالمنظمات اليوم أصبحت مطالبة بالتوفيق بين أهدافها الاقتصادية والمتطلبات الاجتماعية كشرط لتحقيق نموها وضمأن بقاءها. ظهر مفهوم المسؤولية الاجتماعية في العقد الأول من القرن العشرين، وتمت بلورته في النصف الثاني منها، مع ان هناك إشارات أن بعض الشركات مارسته منذ القرن الثامن عشر ويصعب إيجاد تعريف محدد لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، ويرجع السبب في

ذلك إلى ارتباط المفهوم بعدد من العلوم المختلفة كالإدارة والاجتماع والاقتصاد والقانون، فضلا عن اختلاف السياق الزمني والمكاني لتناول المفهوم. ومن أهم التعريفات للمسؤولية الاجتماعية:

- عرفت المسؤولية الاجتماعية بكونها، (التزام المنشأة تجاه المجتمع الذي يعمل فيه) ⁴، مع محدودية كلمات هذا التعريف، وتركيزه على الالتزام من قبل المؤسسة اتجاه المجتمع الذي يعمل فيه. وأهم التعريف مسؤولية المؤسسة تجاه العاملين فيها وأصحاب الأسهم، كما أنه لم يتطرق إلى مجالات المسؤولية تجاه المجتمع ككل.

- عرفها هولمز بكونها، (التزام من منشأة الأعمال تجاه المجتمع الذي يعمل فيه، وذلك عن طريق المساهمة بمجموعة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية، مثل محاربة الفقر، وتحسين الخدمات الصحية، ومكافحة التلوث، وخلق فرص عمل، وحل مشكلة الإسكان والمواصلات وغيرها، وأهم التعريف مسؤولية المؤسسة تجاه حملة الأسهم والعاملين فيها) ⁵.

- أما مجلس الأعمال العالمي عرفها، بأنها، الالتزام المستمر من قبل مؤسسات الأعمال بالتصرف أخلاقيا والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم، فضلا عن المجتمع المحلي والمجتمع ككل، وتجاوز التعريف لسلبيات التعريفات السابقة، وتركيزه على مفهوم التصرف الأخلاقي ⁶.

- كما عرفها البنك الدولي المسؤولية الاجتماعية لمنشآت القطاع الخاص بأنها، التزام بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيها والمجتمع المحلي والمجتمع ككل لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة والتنمية في آن واحد، وينطلق التعريف من توجهات البنك في خدمة التجارة والتنمية، وركز على مجال واحد لنطاق المسؤولية وهو تحسين المستوى المعاشي ⁷.

- عرفها مكتب العمل الدولي بأنها، طريقة تنظر فيها المنشآت في تأثير عملياتها في المجتمع، وتؤكد مبادئها وقيمها في أساليبها وعملياتها الداخلية وفي تفاعلها مع قطاعات أخرى. ولم يحدد تعريف مكتب العمل الدولي، نوع التأثيرات للمنظمة وإنما تركها مطلقة، وخلط المسؤولية بمفاهيم أخرى عندما أوضح أن المسؤولية تمثل علاقات وتأثيرات مع قطاعات أخرى، ولم يشر إلى تلك القطاعات ⁸.

II-2- أهمية المسؤولية الاجتماعية :

ازدادت أهمية المسؤولية الاجتماعية، في مطلع القرن الواحد والعشرين، حيث تبنت الأمم المتحدة الميثاق العالمي للمسؤولية الاجتماعية في عام 1999، في حين أطلق الميثاق بمرحلته النهائية في مقر الأمم المتحدة بنيويورك في 26 تموز 2000، وهو عبارة عن مبادرة مواطنة طوعية متعلقة بالشركات يعرض تسهيلا وتعهداً من خلال عدة آليات (سياسة الحوار، المعرفة، شبكات محلية ومشاريع الشراكة)، ويعتمد هذا الميثاق على المسؤولية الاجتماعية العامة بما في ذلك شفافية الشركات والقوى العاملة والمجتمع المدني للبدء والمشاركة في الأداء الجوهري المتعلق بمتابعة المبادئ المستند عليها الميثاق ⁹.

ايضا من أهمية المسؤولية الاجتماعية تحسين صورة المؤسسة في المجتمع وخاصة لدى العملاء والعمال بإعتبار أن المسؤولية تمثل مبادرات طوعية للمؤسسة إتجاه أطراف مباشرة أو غير مباشرة. من شأن الإلتزام بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة وتحسين مناخ العمل، كما تؤدي إلى بعث روح التعاون والترابط بين مختلف الأطراف، وتمثل المسؤولية الاجتماعية تجاوبا فعالا مع تغيرات حاجات المجتمع. كما تؤدي الإلتزام بالمسؤولية الاجتماعية إلى تعظيم عوائد الدولة بسبب وعي المؤسسات بأهمية المساهمة العادلة والصحيحة في تحمل التكاليف الاجتماعية ¹⁰.

II-3- أبعاد المسؤولية الاجتماعية :

- سعى العديد من الكتاب والباحثين إلى محاولة تحديد أبعاد المسؤولية الاجتماعية من وجهات نظر مختلفة تمثلت في الآتي:¹¹
- المسؤولية الإنسانية: أي أن تكون المنظمة صالحة وتعمل على الإسهام في تنمية وتطوير المجتمع وتحسين نوعية الحياة.
 - المسؤولية الأخلاقية: بمعنى أن تكون المنظمة مبنية على أسس أخلاقية، وأن تلتزم بالأعمال الصحيحة، وأن تمتنع عن إيذاء الآخرين.
 - المسؤولية القانونية: أي إلزام المنظمة بالقوانين، واكتساب ثقة الآخرين من خلال إلزامها بتنفيذ الأعمال الشرعية وعدم القيام بالأعمال المخلة بالقانون.
 - المسؤولية الاقتصادية: بأن تكون المنظمة نافعة ومجدية إقتصاديا، وأن تحاول توفير الأمان.

II-4- معايير المسؤولية الاجتماعية :

- هناك أربعة معايير أساسية يتم من خلالها تقييم المسؤولية الاجتماعية، هي:
- معيار الأداء الاجتماعي للعاملين بالمؤسسة: ويشمل جميع تكاليف الأداء بلاف الأجر الأساسي الذي تقدمه المؤسسة للعاملين فيها بغض النظر عن مواقعهم التنظيمية أو نوع أو طبيعة أعمالهم وتقوم المؤسسة بالإلتزام بتوفير كافة العوامل اللازمة لخلق وتعميق حالة الولاء وانتفاء العاملين كالإهتمام بحالتهم الصحية وتدريبهم وتحسين وضعهم الثقافي والإهتمام بمستقبلهم عند انتهاء فترة خدماتهم.
 - معيار الأداء الاجتماعي لحماية البيئة: ويشمل كافة تكاليف الأداء الاجتماعي المضحي بها لحماية أفراد المجتمع المحيط الذي تعمل المؤسسة داخل نطاقه الجغرافي حيث تحاول رد الأضرار عن البيئة المحيطة والمتولدة من أنشطتها الصناعية، وهذه تشمل على تكاليف حماية تلوث الهواء والبيئة البحرية والمزروعات والأعشاب الطبيعية وتلوث المياه.
 - معيار الأداء الاجتماعي للمجتمع: ويتضمن كافة تكاليف الأداء التي تهدف إلى إسهامات المؤسسة في خدمة المجتمع مشتملة بذلك على التبرعات والمساهمات للمؤسسات التعليمية والثقافية والرياضية والخيرية ثم تكاليف الإسهامات في برامج التعليم والتدريب الاجتماعي ومشاريع التوعية الاجتماعية.
 - معيار الأداء الاجتماعي لتطوير الإنتاج: وتشمل كافة تكاليف الأداء التي تنصب في خدمة المستهلكين حيث تتضمن تكاليف الرقابة على جودة الإنتاج وتكاليف البحث والتطوير ثم تكاليف ضمانات المتابعة ما بعد البيع وتدريب وتطوير العاملين وغيرها من الخدمات التي تحقق حالة الرضا عن المنافع من المنتجات والخدمات المقدمة إلى المستهلكين.¹²

II-5- التحديات التي أدت إلى بروز مفهوم المسؤولية الاجتماعية :

- أشارت العديد من الدراسات إلى أن بروز وتنامي مفهوم المسؤولية الاجتماعية جاءت نتيجة للعديد من التحديات كان من أهمها:¹³
- العولمة: تعد من أهم القوى الدافعة لتبني المنظمات لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، حيث أضحت العديد من الشركات متعددة الجنسيات ترفع شعار المسؤولية الاجتماعية، وأصبحت تركز في حملاتها الترويجية على أنها تهتم بحقوق الإنسان، وإنما تلتزم بتوفير ظروف عمل آمنة للعاملين، والاهتمام بقضايا البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية.

- تزايد الضغوط الحكومية والشعبية: من خلال التشريعات التي تنادي بضرورة حماية المستهلك والعاملين والبيئة، الأمر الذي قد يكلف المنظمة أموالاً طائلة إذا ما رغبت في الإلتزام بتلك التشريعات، وبخلاف ذلك قد تتعرض للمقاطعة والخروج من السوق بشكل عام. وتعد مسؤولية المصارف الاجتماعية جزءاً لا يتجزأ من برامج ومبادرات المصارف المستمرة في خدمة المجتمع الذي يعمل فيه، ومن أهم غاياته وأهدافه أن يكون له دور فعال في تدعيم الجانب الاقتصادي والاجتماعي وحشد المدخرات الوطنية وتوجيهها إلى أنشطة ومشاريع اقتصادية واجتماعية تعود بالفائدة على افراد المجتمع، إلى جانب تقديم الدعم والمشاركة لمبادرات تساهم في إرساء قواعد التنمية المستدامة وتساهم في الوصول إلى العيش الآمن والاستقرار الاقتصادي.¹⁴

III- تجربة المصارف السودانية في مجال المسؤولية الاجتماعية

يلعب المصارف دور كبيراً في تمويل المشروعات وبالتالي ينعكس ذلك بشكل ايجابي على رفاهية الإنسان وتحسين مستوى معيشته، وكون المسؤولية الاجتماعية تؤدي إلى جانب وظيفتها الأساسية وظيفة أخرى اقتصادية حيث انها تهدف إلى تحقيق أقصى استثمار ممكن للطاقات والإمكانات البشرية الموجودة في المجتمع على المدى البعيد فان الجهاز المصرفي يشكل غاية في الاهمية في تحقيق التنمية، كما انه يمثل أهم أدوات تنفيذ السياسات الاقتصادية الرامية إلى تحقيق تطورات كبيرة، ومن هذا المنطلق فان المصارف هي خير من يقوم بتوجيه التمويل للتنمية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي وذلك بأدواتها الفعالة ذات الكفاءة العالية.¹⁵ ويبرز الدور الذي يقدمه الجهاز المصرفي في عملية التنمية الاقتصادية من خلال الائتمان الذي يقدمه لتمويل تكوين رأس المال، وهذا لن يأتي إلا من خلال ظهور القدرة العالية للمصارف على خلق ائتمان يفوق ما لديها من احتياطات نقدية ورأس مال مدفوع، وودائع متنوعة ناتجة عن ادخار نقدي حالي أو ادخارات من دخول سابقة، وتلك الودائع تتوجه نحو القروض، أي تقدم إلى أصحاب المشروعات على شكل قروض تمكنهم من تحقيق استثمارات تعمل على خلق توسع اقتصادي في كافة المجالات بما يؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي.

ويرجع قيام القطاع المصرفي السوداني الى اوائل القرن الماضي عندما قامت بعض المصارف العالمية بفتح فروع لها، حيث انشئ فرع بنك الاهلي المصري في عام 1903م الذي كان يقوم ضمن مهامه بدور البنك المركزي اسوة بما يجري في مصر تلاه فرع بنك باركليز في عام 1913م بالاضافة الى فروع لبنوك اجنبية اخرى كبنك مصر والبنك الاثيوبي والكريدي ليونيه والعثماني. ومع بداية الاستقلال السياسي انشئ اول بنك تنموي هو البنك الزراعي السوداني عام 1957م وتلاه انشاء البنك المركزي السوداني 1959م، صاحب هذه الفترة انشاء البنك التجاري السوداني ثم بنكين تنمويين آخرين هما البنك الصناعي 1961م والعقاري 1967م وذلك للقيام بالدور التنموي بالبلاد. وشهدت الفترة من 1970م إلى 1974م عمليات التأميم وعمليات الدمج شأنها شأن القطاع المصرفي في العديد من البلاد العربية وقد حدث الدمج لاسباب واهداف متباينة ولما لهذا القطاع من ارث تاريخي ترك بصماته في تطور العمليات المصرفية التقليدية مستمدة من تجارب بلدان هذه الفروع حيث بدأ كما ذكرنا بفروع اجنبية من دول مختلفة اوروبية - عربية - آسيوية واختلفت الانظمة المحاسبية والهياكل التنظيمية مما كان له الاثر الواضح في هياكل وانظمة هذه المصارف مما خلق بدوره مشاكل عدة انعكست على اداء هذه المصارف وبعد عمليات الدمج اصبحت البنوك خمسة بنوك تجارية من عدد سبعة بنوك بالاضافة الى البنوك المتخصصة وبنك الادخار الذي انشئ عام 1973م بعد صدور قانون تنظيم البنوك والادخار وزوال عمله في عام 1974م . وفي عام 1976م انتهجت الدولة سياسة انفتاحية وتبنت فكرة دعوة العالم في استثمار برنامج السودان سلة غذاء العالم وتميزت هذه الفترة بالاستقرار السياسي وتمثل في السماح

لعدد من المصارف الأجنبية ان تزوال نشاطها في السودان منها بنك ابوظبي الوطني وبنك الاعتماد والتجارة الدولي، سيتي بنك، بنك الشرق الأوسط، بنك عمان المحدود، حبيب بنك. بالإضافة الى قيام مصارف مشتركة بين القطاع الخاص السوداني والقطاع الخاص الاجنبي فكان تأسيس البنك السوداني الفرنسي والبنك الأهلي السوداني والبنك الوطني للتنمية الشعبية ثم بنك النيل الأزرق وكذلك تم تأسيس مصارف تزوال نشاطها وفق الشريعة الإسلامية مثل بنك فيصل الإسلامي الذي بدأ نشاطه في عام 1977م ثم تلاه التضامن الإسلامي وبنك التنمية التعاوني الإسلامي وبنك البركة السوداني. وقام البنك المركزي السوداني بإدارة نشاطات القطاع المصرفي المزدوج (الإسلامي والتقليدي). ومر القطاع المصرفي السوداني بمراحل مختلفة من 1984 حتى 1999، من محاولات الإصلاح بعضها إصلاحات جزئية عن طريق دمج بعض البنوك المملوكة للدولة وبعضها إصلاحات قانونية مثل قانون بنك الادخار وقانون تشجيع الاستثمار في فترة السبعينات ثم قانون تنظيم العمل المصرفي وبرامج توفيق الأوضاع والسياسات المصرفية الشاملة لإعادة الهيكلة وتطوير القطاع المصرفي بما يتفق مع مقررات بازل¹⁶. وتبنى بنك السودان المركزي سياسات تشجيع الانتشار المصرفي لفروع البنوك التجارية بكافة ولايات البلاد مما أدى الى توسيع كبير وانتشار جغرافي لفروع المصارف. وفي إطار سياسات التحرير واتجاه السياسات الكمية نحو اقتصاديات السوق وبغرض تمكين القطاع المصرفي من العمل وفقا لعوامل العرض والطلب تم تحرير التمويل المصرفي والتحول من الإدارة المباشرة لتوزيع التمويل الى تطبيق اليات الإدارة غير المباشرة وبلتالي صدرت عدة منشورات لتقوية الدور الرقابي للبنك المركزي في مجال البناء المؤسسي وبغرض استكمال وتطوير بنيات القطاع المالي والمصرفي ثم إنشاء عدد من المصارف والمؤسسات المالية¹⁷.

III-1- خصائص القطاع المصرفي السوداني :

من أهم مكونات وخصائص القطاع المصرفي السوداني تتمثل في الآتي:

- يتكون القطاع المصرفي السوداني من تركيبة معقدة من المصارف التجارية والمتخصصة، ومصارف الاستثمار ومؤسسات مالية غير مصرفية، وصناديق استثمار عامة ومتخصصة، ويتميز القطاع المصرفي بأنه يقوم بكامله على أساس النظام المصرفي الإسلامي في كل عملياته.
- تختلف طبيعة الملكية من مصرف لآخر منها الحكومي ومنها المملوك للقطاع الخاص المحلي، والمشارك بين الحكومة والقطاع الخاص المحلي، والمشارك بين القطاعين الخاص المحلي والأجنبي.
- للقطاع المصرفي السوداني إرث تاريخي ترك بصماته في تطور القطاع المصرفي حيث بدأ كفروع لبنوك أجنبية من دول مختلفة (أوروبية وعربية وإسيوية) وبأنظمة محاسبية وهياكل مختلفة وطرق للإدارة متباينة.
- مر القطاع المصرفي السوداني بمراحل مختلفة من محاولات الإصلاح بعضها إصلاحات جزئية عن طريق دمج بعض البنوك المملوكة للدولة وبعضها إصلاحات قانونية مثل قانون البنوك والادخار وقانون تشجيع الاستثمار في فترة السبعينات ثم قانون تنظيم العمل المصرفي وبرنامج توفيق الأوضاع والسياسة المصرفية الشاملة لإعادة هيكلة وتطوير القطاع المصرفي.
- علاقة المصارف مع البنك المركزي مرت بمراحل تميزت في المرحلة الأولى بالتحكم الشديد والتدخل المباشر، تخللتها فترات الانفتاح والتحرير النسبي¹⁸.

III-2- ملامح القطاع المصرفي خلال الفترة من 2000-2018م:

خلال هذه الفترة تم تطبيق برنامج الإصلاح المصرفي (السياسة المصرفية الشاملة للجهاز المصرفي والمؤسسات المالية) التي أصدرها بنك السودان كبرنامج متوسط المدى، ويبني البرنامج على ماتم إنجازه في المرحلة الأولى ويستمر في معالجة عوامل الضعف التي صاحبت المرحلة الأولى للبرنامج، وكذلك يهدف الى تهيئة

المصارف لمواكبة التطورات في الساحة المصرفية والمالية والاقتصادية محليا وللوفاء بمتطلبات العولة. وتهدف السياسة المصرفية الشاملة الى خلق كيانات مصرفية متميزة وحديثة وبكفاءة عالية وادخال التقنية والاستمرار في تعميق أسلمة العمل المصرفي.

خلال الفترة من 2000-2004م: تم تخصيص نسبة 90% من التمويل المصرفي للقطاعات الاقتصادية ذات الأولوية، وتم تخصيص نسبة 10% للقطاعات غير ذات الأولوية وتم رفع نسبة تمويل القطاعات ذات الأولوية إلى 95% خلال عام 2002 في حين تم خفض النسبة المخصصة للقطاعات غير ذات الأولوية إلى 5%. وخلال عام 2003 تم تخفيض النسبة المخصصة للقطاعات ذات الأولوية مرة أخرى إلى 90% بينما تم رفع النسبة المخصصة للقطاعات غير ذات الأولوية إلى 10%. وتم تخصيص نسبة 40% من النسبة المخصصة للقطاعات ذات الأولوية لتمويل القطاع الزراعي علي أن تخصص النسبة المتبقية لتمويل القطاعات ذات الأولوية الأخرى وذلك خلال عام 2004م.

خلال الفترة من 2005-2010م: تم تطوير الجهاز المصرفي والحفاظ على سلامته، وتم إصدار عدد من اللوائح المنظمة للعمل المصرفي، وتم إنشاء وحدة التمويل الاصغر وتزويدها بالكوادر المؤهلة والمتخصصة، واكتمال مشروعات التقنية المصرفية. واستمر بنك السودان المركزي في تطبيق السياسات المصرفية والرقابية إستكمالاً لتكملة الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية بما يحقق السلامة المصرفية، وبناء جهاز مصرفي قوى وقادر على تقديم خدماته بالكفاءة المطلوبة¹⁹. والجدول التالي يوضح حجم الانفاق الفعلي للتنمية في المصارف السودانية خلال الفترة من 2000-2010م:

الجدول رقم (1): حجم الانفاق الفعلي للتنمية في المصارف السودانية خلال الفترة من 2000-2010م

السنة	التنمية الاجتماعية	التنمية الصناعية	التنمية الزراعية	التمويل المصرفي	معدل نمو الناتج المحلي
2000	20.0	60.0	30.0	600.0	8.3
2001	70.5	90.8	110.5	1900.0	6.1
2002	10.3	140.1	110.4	1932.2	6.5
2003	50.5	110.2	380.8	2947.6	6.0
2004	60.5	90.3	455.5	4363.9	9.1
2005	244.5	826.1	573.7	7000.2	8.1
2006	334.3	848.9	786.7	11139.6	9.3
2007	285.5	1314.3	837.1	12998.5	10.2
2008	446.1	1904.0	1485.7	14961.1	7.8
2009	469.5	1556.5	1686.1	14737.6	6.1
2010	616.2	3832.4	1621.8	20992.8	5.2

المصدر: بنك السودان المركزي، تقارير مختلفة من 2000-2010م

يلاحظ من الجدول اعلاه أن حجم الانفاق الفعلي للتنمية الاجتماعية من قبل المصارف السودانية بلغت 20.0 في عام 2000م وارتفع في عام 2010م الى 616.1 والسبب في ذلك ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي للاقتصاد السوداني خلال الفترة من 2005-2010م نتيجة لانتاج وتصدير البترول. خلال الفترة من 2011-

2018م: شهد اليوم التاسع من يوليو عام 2011م انفصال دولة جنوب السودان عن السودان مما اثر سلباً على مجمل النشاط الاقتصادي مسبباً ارتفاعات متوالية في مستويات الأسعار المحلية وتدهور في القوة الشرائية للعملة الوطنية في مقابل العملات الأجنبية، وتدهور في مستوى معيشة الأفراد وانخفاض في حجم المدخرات المحلية، وإعادة توزيع الاستثمارات بين قطاعات الاقتصاد الوطني وارتفاع العجز السنوي في الموازنة العامة وتفاقم العجز في ميزان المدفوعات نتيجة الارتفاع في قيمة الواردات وانخفاض حصيلة الصادرات، نظراً لانخفاض القدرة التنافسية للصادرات الوطنية في السوق الدولية، بالإضافة إلى العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي أفرزتها الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار المحلية بعد الانفصال. وبلغ معدل التضخم السنوي إلى 18.1% بعد الانفصال ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 2.1% في العام 2011م إلى 2.4% في عام 2012م لانخفاض مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي بسبب الانفصال. وتم إجراء عدد من السياسات والإصلاحات الاقتصادية في العام 2012-2014م لمعالجة الأزمة عن طريق زيادة الإنتاجية والإنتاج. وارتفع معدل التضخم من 36.5% إلى 36.9% بنهاية مارس 2014م وخلال هذه الفترة تحسن معظم مؤشرات الاقتصاد الكمي نسبياً خاصة في القطاعات الإنتاجية المختلفة وارتفاع حجم الصادرات غير البترولية (الذهب) مما ساهم في تخفيف الصدمة الناتجة عن فقدان جزء كبير من عائدات النفط. وبذل البنك المركزي جهوداً كبيرة في تحسين موقف المؤشرات المصرفية في ظل الظروف الاقتصادية التي مرت بها البلاد خاصة فيما يتعلق بالتعثر المصرفي وسداد التمويل، ومن خلال إصدار الضوابط المنظمة لمنح التمويل المصرفي والضمانات المصاحبة، كما استمر البنك المركزي في استراتيجيته التي تبناها منذ عام 2015 والتي تركز على عملاء المصارف وقدراتهم المالية والتدفقات المالية لمشروعاتهم، والنزول بنسبة التعثر إلى الحدود المتعارف عليها عالمياً وهي 6% وتحسين الموقف العام للمؤشرات. واتجهت السياسات في هذا المحور لتحقيق الاستقرار المالي والمصرفي وتوفير السلامة المالية للجهاز المصرفي، وكذلك العمل على تنمية وتطوير الجهاز المصرفي والمالي حتى يتمكن من المنافسة داخلياً وخارجياً. وبلغ عدد المصارف العاملة في السودان بنهاية العام 2018م خمسة مصارف متخصصة واثنا وثلاثون مصرفاً تجارياً²⁰. والجدول التالي يوضح الانتشار الجغرافي للمصارف العاملة بنهاية 2018م:

الجدول رقم (02): الانتشار الجغرافي للمصارف العاملة بنهاية 2018م

البيان	2017	2018	التغير	معدل التغير %
ولاية الخرطوم	312	336	24	7.7
الولايات الوسطى (سنار، الجزيرة، النيل الأزرق، النيل الأبيض)	137	147	10	7.3
الولايات الشرقية (القضارف، كسلا، البحر الأحمر)	85	89	4	4.7
الولايات الشمالية (الشمالية، نهر النيل)	72	76	4	5.6
ولايات كردفان (شمال، جنوب، وغرب كردفان)	70	73	3	4.3
ولايات دارفور (شمال، جنوب، غرب، وسط، وشرق دارفور).	56	57	1	1.8
المجموع	732	778	46	6.3

المصدر: بنك السودان المركزي، إدارة الشؤون المصرفية

ويعكس هذه الفترة ضعف الأداء الاقتصادي خلال تلك المرحلة بسبب التغيرات الهيكلية الكلية التي صاحبت تعديلات سعر الصرف في القطاع النقدي ونمو الكتلة النقدية، وادخال المزيد من الأنشطة الاقتصادية تحت مظلة الضرائب. وبالنظر إلى الجدول أعلاه يلاحظ التطورات الواضحة في معدلات الإنفاق الحكومي حيث كان نسب الإنفاق الحكومي في العام 2015 حوالي 0.31619 وارتفع إلى 0.91368 في العام 2018م بسبب الإنفاق الحكومي المتزايد. وارتفع نسبة الإنفاق الجاري خلال الفترة من 2015 إلى 2018 بنسبة 25% في الوقت الذي كانت السياسة المعتمدة تطالب بخفض الإنفاق. وهذا الارتفاع في حجم الإنفاق الجاري لم يقابله ارتفاع مماثل في الإيرادات العامة غير النفطية بعد خروج موارد النفط من الموازنة مما أدى إلى ازدياد فجوة الموارد وعجز الموازنة واضطرت وزارة المالية إلى اللجوء إلى الاستدانة من البنك المركزي لتغطية العجز، وأدى هذا إلى زيادة الضغوط التضخمية²¹. والجدول التالي يوضح حجم الانفاق الفعلي للتنمية من المصارف السودانية خلال الفترة من 2011-2018م:

الجدول رقم(03): حجم الانفاق الفعلي للتنمية من المصارف السودانية خلال الفترة من 2011-2018م

السنة	التنمية الاجتماعية	التنمية الصناعية	التنمية الزراعية	التمويل المصرفي	معدل نمو الناتج المحلي
2011	582.2	5531.0	1483.9	22867.1	2.1
2012	1496.0	4577.5	2873.0	30482.9	2.4
2013	1546.0	5486.7	6721.0	37657.1	6.8
2014	2055.0	6072.0	7471.0	44320.7	7.0
2015	2473.9	6890.9	8401.2	54193.2	4.3
2016	2744.3	8059.1	11830.3	67688.6	4.8
2017	6197.0	15703.0	21011.3	102927.7	4.5
2018	2894.4	82849.4	56202.2	146534.7	3.5

المصدر: بنك السودان المركزي، تقارير مختلفة من 2011-2018م

يلاحظ من الجدول أعلاه أن حجم التمويل المصرفي خلال عام 2011م بلغت حوالي 582.2 وارتفعت إلى 1465343.7 للعام 2018م ومعلوم أن هذا الارتفاع الملحوظ يرجع بصورة أساسية إلى فقدان الصادرات البترولية ومشتقاته نتيجة لانفصال جنوب السودان في عام 2011م. حيث ارتفع حجم صادر خام البترول من حوالي 79.2 مليون برميل في عام 2005م إلى حوالي 130.8 مليون برميل خلال عام 2010م وارتفع سعر البرميل من 50 دولار أمريكي إلى حوالي 72 دولار خلال نفس الفترة.²²

IV- تحليل نموذج الدراسة :

IV--1- توصيف النموذج : Model Specification

استناداً على مرحلة صياغة النموذج والتي تعنى التعبير عن النظرية الاقتصادية في صورة رياضية احتمالية ستصبح النموذج المقترح كالتالي:

$$GDP = B_0 + B_1FB + U$$

حيث:

$GDP \equiv$ معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي (المتغير التابع)

$FB \equiv$ حجم التمويل المصرفي (المتغير المستقل)

$B0 \equiv$ القاطع.

$B1 \equiv$ معامل حجم التمويل المصرفي الذي يقيس مقدار التغير في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي نتيجة للتغير في حجم التمويل المصرفي.

$U \equiv$ المتغير العشوائي.

تتوقع النظرية الاقتصادية وجود علاقة ايجابية بين معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي وحجم التمويل المصرفي والاشارة موجبة.

الجدول رقم (04): اختبار سكون واستقرار السلسلة

Variable	ADF Test Statistic	5% Critical Value	Level
GDP	4.736	3.085	(2 nd)
FB	4.392	3.066	(2 nd)

المصدر: من بيانات الدراسة - نتائج تحليل برنامج (E.views)

يلاحظ من الجدول رقم (4) أن قيمة اختبار (ADF) بالنسبة (GDP) بلغت (4.736) وهي اكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% تساوي (3.085) اذا نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل القائل باستقرار المتغير (GDP) في الفرق الثاني (2nd). وقيمة اختبار (ADF) بالنسبة (FB) بلغت (4.392) وهي اكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% تساوي (3.066) اذا نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل القائل باستقرار المتغير (FB) في الفرق الثاني (2nd).

الجدول رقم (05): اختبار التكامل المشترك: (Co integration Regression Durbin Watson)

Variable	Likelihood Ratio	5 Percent Critical Value
GDP	44.541	15.41
FB	16.899	3.76

المصدر: من بيانات الدراسة - نتائج تحليل برنامج (E.views)

يلاحظ أن قيمة نسبة الإمكان الأعظم (LR) لمعدل نمو الناتج المحلي بلغت (44.541) وهي اكبر من 5% (15.41). وايضاً أن قيمة نسبة الإمكان الأعظم (LR) لحجم التمويل المصرفي بلغت (16.899) وهي أكبر من 5% (3.76) مما يعني أن هناك متجهان للتكامل المشترك وبالتالي أن بيانات المتغيرات في المدى الطويل سوف تسلك سلوك متشابهاً. وتمثل النموذج انحداراً حقيقياً غير زائفاً.

الجدول رقم (06): المعادلة المقدرة للنموذج Estimation Equation

Dependent Variable: GDP
Method: Least Squares
Date: 03/07/19 Time: 17:52
Sample: 2000 2018

Included observations: 19

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	6.130010	0.585246	10.47425	0.0000
FB	1.28E-06	3.49E-06	0.367224	0.0180

Variable

R-squared	0.787000	Mean dependent var	6.215789
Adjusted R-squared	0.870500	S.D. dependent var	2.282120
S.E. of regression	2.339023	Akaike info criterion	4.636644
Sum squared resid	93.00748	Schwarz criterion	4.736059
Log likelihood	-42.04812	F-statistic	0.134853
Durbin-Watson stat	1.760510	Prob(F-statistic)	0.007179

المصدر: من بيانات الدراسة - نتائج تحليل برنامج (E.views)

وذلك تطبيقاً على النموذج المقترح:

$$\begin{aligned} &= B_0 + B_1 FB + U GDP \\ &= 6.130 + 1.280 FB + U \\ R^2 &= 0.87 \quad = 1.76 GDP \end{aligned}$$

IV -- 2- مرحلة تقييم النموذج:

أولاً: تقييم التقديرات وفقاً لمعيار النظرية الاقتصادية:

من الجدول رقم (6) يمثل الثابت (B_0) يمثل الثابت معدل نمو الناتج المحلي الذي يتحدد بعوامل خلاف المتغيرات المذكورة في النموذج. ويلاحظ من نتائج التحليل أن قيمة الثابت (B_0) يساوي (6.130) وهي قيمة موجبة وهو يطابق منطوق النظرية الاقتصادية.

أما بالنسبة لـ (B_1) التي تمثل ميل معدل نمو الناتج المحلي بالنسبة لحجم التمويل المصرفي فقد جاءت نتيجة التقدير لها موجبة (1.280) وهي مطابقة لمنطوق النظرية الاقتصادية التي تنص على وجود علاقة طردية بين معدل نمو الناتج المحلي وحجم التمويل المصرفي. ومن الناحية القياسية لتقدير (B_1) أن أي زيادة في حجم التمويل المصرفي بما يعادل وحدة واحدة سوف تؤدي إلى زيادة في معدل نمو الناتج المحلي بمقدار (1.280).

ثانياً: تقييم التقديرات وفقاً للمعيار الإحصائي:

يلاحظ من نتائج التحليل بلغت القيمة الاحتمالية لمعامل حجم التمويل المصرفي Prob (0.018) وهي قيمة اقل من مستوى المعنوية (0.05) وعليه يصبح المعلمة معنوي. وبلغت القيمة الاحتمالية لمعامل الثابت Prob (0.00) وهي قيمة اقل من مستوى المعنوية وعليه تصبح معنوي. هذه النتائج المعنوية تدل على وجود علاقة سببية بين المتغير المستقل حجم التمويل المصرفي، والمتغير التابع معدل نمو الناتج المحلي. بينما الخطأ المعياري للتقديرات Std. Error الذي يستخدم لقياس تشتت التقديرات المتحصل عليها حول المعاملات الحقيقية، وكلما كبر حجم الخطأ المعياري للمعامل كلما انخفضت درجة الاعتماد عليه والعكس صحيح. حيث قدرت الأخطاء المعيارية للمعالم المقدرة لمعامل حجم التمويل المصرفي بـ (3.490)، وللثابت بـ (0.585) إذا من خلال المعاملات اتضح هناك انخفاض وبذلك يمكن الاعتماد عليها.

ويلاحظ من نتائج التحليل أن معامل التحديد R-squared بلغ (0.79) وهذا يعني أن المتغير المستقل حجم التمويل المصرفي تؤثر على المتغير التابع معدل نمو الناتج المحلي بنسبة 79% والباقي وقدره 21% يعود

للمتغيرات غير المتضمنة في النموذج وهذا دلالة لجودة توفيق النموذج. وبلغ معامل التحديد المعدل Adjusted R-squared (0.87) وهو يسمى بمعامل التحديد المعدل ويستخدم لنفس الغرض ولكنه أدق من معامل التحديد. بلغ خطأ التقدير S.E. of regression (2.399) وكلما صغر هذا الرقم دل ذلك على قلة الأخطاء. وقدر مجموع مربع الخطأ Sum squared resid (93.009).

ويلاحظ أيضاً أن قيمة (F-statistic) بلغت (0.134) والقيمة الاحتمالية للاختبار Prob (0.007) وهي قيمة أقل من القيمة الاحتمالية (0.05) وعليه نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل القائل بأن الانحدار معنوي وهذا دلالة على وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

ثالثاً: تقييم التقديرات وفقاً للمعيار القياسي:

يتعلق هذا المعيار بفحص الكشف عن مشاكل القياس وذلك على النحو التالي:

أ. الكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي: من خلال قيمة إحصائية (Durbin-Watson stat) يلاحظ تساوي (1.76) وهي قيمة تقترب من القيمة القياسية التي تتراوح ما بين (1.50 - 2) وهذا يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة ارتباط ذاتي للبواقي.

ب. الكشف عن مشكلة اختلاف التباين: من الجدول رقم (7) اختبار وايت (White Heteroskedasticity Test) يلاحظ أن قيمة Obs*R-squared (0.769) أكبر من قيمة Prob (0.05) وعليه نقبل فرض العدم ونرفض الفرض البديل القائل بعدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين.

الجدول رقم (7): اختلاف التباين

White Heteroskedasticity Test:

F-statistic	0.227267	Probability	0.799236
Obs*R-squared	0.524849	Probability	0.769184

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 03/07/19 Time: 17:53

Sample: 2000 2018

Included observations: 19

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	5.372134	1.867766	2.876235	0.0110
FB	-8.95E-06	4.39E-05	-0.204110	0.8408
FB^2	4.35E-12	6.19E-11	0.070284	0.9448
R-squared	0.027624	Mean dependent var		4.895130
Adjusted R-squared	-0.093923	S.D. dependent var		5.673699
S.E. of regression	5.934167	Akaike info criterion		6.543270
Sum squared resid	563.4293	Schwarz criterion		6.692391
Log likelihood	-59.16106	F-statistic		0.227267
Durbin-Watson stat	1.483037	Prob(F-statistic)		0.799236

المصدر: من بيانات الدراسة - نتائج تحليل برنامج (E.views)

V -- 1- النتائج

1. أظهرت الدراسة أن المسؤولية الاجتماعية للمصارف يمكن أن يبرز من خلال ارتفاع مساهمة تلك المصارف في تمويل المشروعات والعمل على دعم أصحاب المشروعات المختلفة.
2. بنيت نتائج الدراسة على أن هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين حجم التمويل المصرفي ومعدل نمو الناتج المحلي، ويوضح ذلك أن البيانات المتوفرة في تقارير بنك السودان المركزي أظهرت حرصه على النهوض بالمسؤولية الاجتماعية بكافة مستوياتها للمصارف السودانية.
3. اثبتت نتائج اختبارات الدراسة أن اثر حجم التمويل المصرفي للمجتمع على معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بانها ذات تأثير معنوي وانه كلما زاد حجم التمويل المصرفي بنسبة معينة ادى ذلك الى زيادة معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي.
4. اظهرت نتائج الدراسة أن بالرغم من وجود مؤشرات جيدة على اهتمام المصارف السودانية بالمسؤولية الاجتماعية إلا أن المقادير التي تساهم بها المصارف المختلفة للخدمات الإنسانية والاجتماعية ضئيلة لا تتناسب مع آمال وطموحات المجتمعات التي تنشط فيها.

V -- 2- التوصيات

1. ضرورة أن تتبنى المصارف السودانية البرامج التنموية والاجتماعية والاقتصادية في المجالات الصحية والثقافية والتطوعية والإنسانية للفئات المحتاجة من الشرائح الضعيفة في المجتمع.
2. العمل على تعزيز ثقافة ممارسة أبعاد المسؤولية الاجتماعية من خلال عقد البرامج واللقاءات التي تعكس مفاهيم وثقافات تطبيقات المسؤولية الاجتماعية.
3. توجيه المصارف المختلفة للاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية من خلال التركيز على أبعادها المختلفة الخارجية منها والداخلية.
4. ضرورة العمل على تطوير مفهوم المسؤولية الاجتماعية لدى المصارف السودانية من مجرد المشاركة في الأعمال الخيرية والتبرعات إلى المساهمة الفعلية في التنمية الاقتصادية.
5. ضرورة العمل على تفعيل إستراتيجية واضحة لتشجيع المصارف للإفصاح عن ممارسته الاجتماعية من خلال بيانات وتقارير احصائية دورية يمكن بواسطتها تبين تميز ذلك المصرف عن الآخر.

V -- 1- المراجع

1. سليمان، عبد الحميد الياس (2014)، المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في السودان ودوره المحتمل في تحقيق أهداف الألفية ، مجلة المصرفي ، العدد 64، الخرطوم، 52.
2. زغب، احمد، (2011)، دور القطاع الخاص الفلسطيني في تعزيز مبادرات المسؤولية المجتمعية، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر المسؤولية المجتمعية، جامعة القدس المفتوحة، نابلس، الذي عقد بتاريخ 26 سبتمبر 2011م، ص22.
3. السحيباني، صالح، (2009)، المسؤولية الاجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية، دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية: تقييم واستشراف، بيروت، الجمهورية اللبنانية، بتاريخ 23- 25 مارس 2009م، ص11.
4. علاء فرحان طالب وآخرون، (2010)، فلسفة التسويق الأخضر، دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان، ص 187.

5. ضيافي نوال، (2010)، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة والموارد البشرية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية علوم الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة أبوبكر بمقايد تلمسان، ص 72.
6. بن مسعود نصرالدين وكنوش محمد، (2012)، واقع أهمية وقيمة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية مع دراسة استطلاعية على إحدى المؤسسات الوطنية، الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، ص 33.
7. عنابي بن عيسى و فاطمة الزهرة، (2010)، إدارة السلوك الأخلاقي والمسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال، الملتقى الدولي الثالث منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، ص 9.
8. ويلية فريدة، (2011)، دور الميزانية الاجتماعية في تسيير الموارد البشرية دراسة حالة مؤسسة نفطال، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، ص 93.
9. عبد القادر، ميسون محمد، (2009)، التفكير الأخلاقي وعلاقته بالمسؤولية الاجتماعية وبعض التغيرات، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية التربية علم النفس، الجامعة الإسلامية غزة، ص 77.
10. الأسرج، حسين، (2010)، المسؤولية الاجتماعية للشركات، مجلة جسر التنمية، العدد 90، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، فبراير 2010، ص 19.
11. عبد السلام، مخلوفي وسفيان بن عبد العزيز، (2011)، تأثير معايير المسؤولية الاجتماعية على نشاط الشركات متعدد الجنسيات، الملتقى الدولي الثالث منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية 2011، كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بشار، ص 63.
12. مقداد، محمد، سالم عبدالله، (2005)، دور البنوك الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية في فلسطين بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول للاستثمار والتمويل في فلسطين "آفاق التنمية والتحديات المعاصرة" المنعقد بكلية التجارة بالجامعة الإسلامية 10 مايو 2005م، ص 25.
13. فؤاد، حسين محمد الحمدي، (2003م)، الأبعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات وانعكاساتها على رضا المستهلك مذكرة مكملة لنيل شهادة دكتوراه، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2003م، ص 144.
14. أنس عوض، (2014م)، أسباب عجز الشركات عن القيام بالمسؤولية الاجتماعية: دراسة حالة على الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، ص 55.
15. الحسن، صابر محمد، (2001م)، دراسات مصرفية، اتحاد المصارف العربية، العدد 250 - أكتوبر 2001م، ص 22.
16. على، أحمد مجذوب أحمد (2013م)، الاقتصاد السوداني بين المتطلبات العلمية والاختيارات السياسية، بحث في أداء 2010، الخرطوم - هيئة الأعمال الفكرية، ص 15.
17. نورين، مجدي الأمين (2010)، اثر إنتاج البترول علي النمو الاقتصادي في السودان، مجلة المصرفي، العدد 56، الخرطوم، ص 43.
18. الريح، حيدر بابكر (2012)، الاقتصاد السوداني في ثمانية وخمسين عاماً، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم، ص 11.
19. احمد، محمد عثمان (2009)، اداء السياسة النقدية في الاقتصاد السوداني خلال الفترة 1990-2009، مجلة المصرفي، العدد 27، الخرطوم، ص 92.

20. جبرالله، بدرالدين حسين (2011)، اثر الصادرات السودانية على زيادة معدل النمو الاقتصادي، 2009، مجلة المصرفي ، العدد 25، الخرطوم، ص.13
21. عبدالله، مصطفى محمد (1998م)، سياسات ترقية الصادرات: دراسة تجريبية لحالة السودان، الخرطوم، مجلة المصرفي العدد الخامس عشر، ص.85.
22. جبرالله، بدرالدين حسين (2011)، اثر الصادرات السودانية على زيادة معدل النمو الاقتصادي، 2009، مجلة المصرفي ، العدد 25، الخرطوم، ص.23.